مقابلة خاصة

مهند مصطفى(*)

انتخابات الكنيست ٢٠١٥: تغيرات بنيوية واصطفافات اجتماعية- سياسية

أظهرت نتائج الانتخابات الأخيرة في إسرائيل مشهدا سياسيا بنيويا في النظام الحزبي الإسرائيلي، تطلق عليه الأدبيات السياسية اسم «الجهاز الحزبي المهيمن»، وهي منظومة سياسية تفترض وجود معسكر من الأحزاب يقودها حزب مركزي، ويكون هذا المعسكر الوحيد القادر على حكم البلاد وتشكيل الحكومة.

[١] وكان عزمي بشارة قد أشار في كتابه «من يهودية الدولة حتى شارون»، إلى أن النظام السياسي الإسرائيلي انتقل عمليا في العقدين الأخيرين إلى نظام المعسكرين،[٢] وكان هذا التحليل صحيحا حتى انتخابات ٢٠١٣، والتي نشأ فيها الجهاز الحزبي المهمين. وهو يختلف عن نظام الحزب المهمين الذي ساد في إسرائيل حتى عام ١٩٧٣ تحت حكم حزب مباي. والذي كان فيه الحزب متداخلا مع الدولة أو العكس، وحدّد فيه الحزب حدود الشرعية السياسية، وشكل فيها بشكل أحادي ذاكرتها التاريخية. كما أن حجمه كان أكبر من كل الأحزاب الأخرى بشكل واضح.

جاء انتخابات الكنيست الحالية بعد أن بادر رئيس الحكومة إلى حلّ الكنيست والإعلان عن انتخابات مبكرة، وفي سياق ما تعانيه السياسية الإسرائيلية من أزمة بنيوية ناهيك عن الثقافة السياسية. وتتلخص الأزمة البنيوية في غياب الاستقرار السياسي في النظام الإسرائيلي، فمنذ عام ١٩٩٢ لم تكمل حكومة إسرائيلية مدتها، وكانت الحكومة الأخيرة أكثر الحكومات إشكالا، فكل رؤساء أحزاب الائتلاف الحكومي كانوا يعتقدون بأنهم مرشحون مستقبليون لرئاسة الحكومة. جابهت الحكومة الكثير من الأزمات الداخلية مثل ميزانية الدولة، ومشروع قانون القومية اليهودية،

(*) باحث في مركز مدار.

تراجعت طريقة البرايمرز داخل الأحزاب لأسباب عديدة، ومنها كلفتها العالية، حيث تحتاج إلى موارد مالية كبيرة، كما أنها تحمل الكثير من الصفقات السياسية والعلاقات الشخصية التي قد تضر بالحزب، وقد تربط الحزب بأصحاب رأس المال، فكل مرشح يحتاج إلى تجنيد الأموال لدعايته الانتخابية داخل الحزب ما يجعله تابعا للجهات الداعمة خلال عمله البرلماني، كما أن عملية تنظيم الأعضاء تشوبها الكثير من المشاكل.

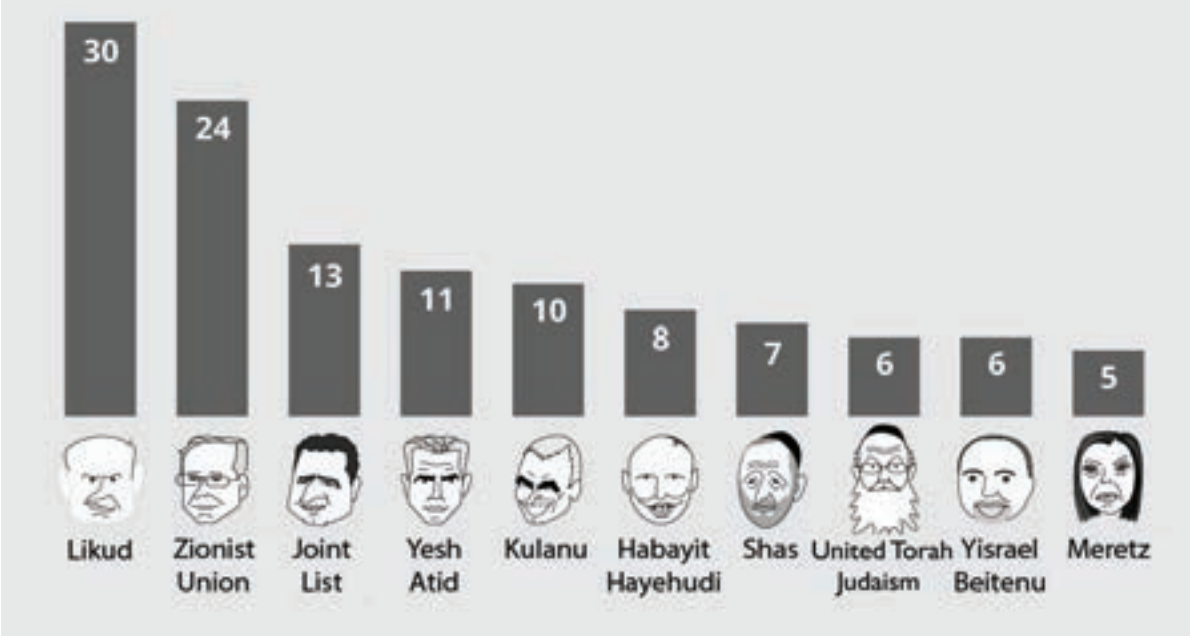

رسم تلخيصي لنتائج انتخابات ٢٠١٥.

ضعف نتنياهو بسبب ضعف حزبه، الصراعات الداخلية التي انكشفت خلال الحرب على غزة. اعتقد نتنياهو أن الفرصة سانحة لليكود لخوض انتخابات والعودة كحزب قوي سياسيا يقود حكومة يكون هو الحزب الأكبر فيها بفارق كبير عن شركائه السياسيين، خاصة وأن شعبيته كانت تفوق شعبية أي سياسي في إسرائيل كمرشح محتمل لمنصب رئيس الحكومة. اعتقد نتنياهو أن تعزيز قوة حزب الليكود سيعيد تجربة حكومته الثانية (٢٠٠٩-٢٠١٣) التي امضت أطول فترة حكومة في العقدين الماضيين.[٣]

تميز المشهد الحزبي الإسرائيلي لانتخابات الكنيست العشرين، بالانقسام والتحالفات، فقد شهدت الساحة الحزبية الإسرائيلية انقسامات، وفض تحالفات انتخابية سابقة، مثل تحالف الليكود بيتنا، وانشقاقا في حركة شاس، وتشكيل تحالفات جديدة. فحزب العمل برئاسة حاييم هرتسوغ تحالف مع حزب «الحركة» (هتنوعاه) برئاسة تسيفي ليفني التي شغلت منصب وزيرة القضاء في حكومة نتنياهو وشكلا قائمة «المعسكر الصهيوني»، كان هذا التحالف يهدف إلى بناء تكتل انتخابي يستطيع منافسة الليكود على رئاسة الحزب، وقد نص التحالف بين الحزبين على تحصين ثلاثة مقاعد لحزب الحركة ضمن المقاعد العشرين الأولى، وتناوب على رئاسة الحكومة بين هرتسوغ وليفني، بحيث ينطلق التحالف المشترك برئاسة هرتسوغ الذي اتفق على أن يقود التحالف ويشكل الحكومة في الفترة الأولى في حالة تمكن من تشكيل الحكومة.

تميز المشهد الانتخابي كذلك بمركزية الأشخاص داخل الحزب وتراجع الانتخابات التمهيدية. دخلت الانتخابات التمهيدية (البرايمرز) داخل الأحزاب لاختيار قائمة المرشحين

لكل حزب في تسعينيات القرن الماضي، وذلك اقتداء بالطريقة الأميركية، ولزيادة أعضاء الحزب، وتقليل قوة مراكز الأحزاب التي باتت تتحكم بقائمة المرشحين، وكجزء من دمقرطة الحزب السياسي داخليا، وكانت البرايمرز مؤشرا على قوة الحزب وجماهيريته، فحزب الليكود أجرى الانتخابات التمهيدية في الحادي والثلاثين من كانون الثاني، وبلغ عدد أعضائه الذين شاركوا في الانتخابات لاختيار القائمة إلى ستة وتسعين ألف ناخب. إلا أن هذه الطريقة تراجعت عشية الانتخابات العشرين، وتتبناها ثلاثة أحزاب فقط، وهي حزب العمل، الليكود والبيت اليهودي. أما باقي الأحزاب فإنها إما تكتفي بإجراء انتخابات داخلية في مركز الحزب الموسع الذي يتكون من المئات، وإما أن يعين رئيس الحزب القائمة وخاصة الأحزاب المرتبطة بالأشخاص، مثل حزب «إسرائيل بيتنا» برئاسة افيغدور ليبرمان، أو حزب «يوجد مستقبل» برئاسة يئير لبيد، أما داخل الأحزاب الدينية الأرثوذكسية مثل حزبي «شاس» الشرقي و«يهدوت هتوراه» الأشكنازية، فإن مجلسا من الحاخامات هو من يقرر تركيبة القائمة. وأما الأحزاب العربية فإنها تختار مرشحيها من خلال مركز الحزب أو مجلس الحزب الموسع.

تراجعت طريقة البرايمرز داخل الأحزاب لأسباب عديدة، ومنها كلفتها العالية، حيث تحتاج إلى موارد مالية كبيرة، كما أنها تحمل الكثير من الصفقات السياسية والعلاقات الشخصية التي قد تضر بالحزب، وقد تربط الحزب بأصحاب رأس المال، فكل مرشح يحتاج إلى تجنيد الأموال لدعايته الانتخابية داخل الحزب ما يجعله تابعا للجهات الداعمة خلال عمله البرلماني، كما أن عملية تنظيم الأعضاء تشوبها الكثير من المشاكل، فهنالك مجموعات تنتظم للحزب من أجل الانتخابات التمهيدية للتأثير على تركيبة القائمة الانتخابية، ولكنها فعليا تقوم بالتصويت لأحزاب أخرى، وقد عانى حزب الليكود من هذه المعضلة خلال الدورات الماضية، إلا أنه لم يلغ الانتخابات التمهيدية، ولكنه ضبطها بشكل كبير رغم أنه لم يتخلص من شوائبها بشكل نهائي.

قراءة سياسية في نتائج الانتخابات

يهدف هذا المبحث إلى تحليل نتائج الانتخابات الإسرائيلية، ورصد دلالاتها مقارنة مع الانتخابات السابقة، مع التشديد على الحراك الانتخابي خلال الحملة الانتخابية.

المعسكر الصهيوني وميرتس

جاء المعسكر الصهيوني كتحالف انتخابي بين حزب العمل برئاسة إسحق هرتسوغ، وحركة «هتنوعا» (بمعنى الحركة) برئاسة تسيفي ليفني. كانت الأخيرة وزيرة القضاء في حكومة نتنياهو وقد فصلها نتنياهو ووزير المالية يائير لبيد قبل اقتراحه لقانون حل الكنيست،[٤] حصلت «هتنوعا» في انتخابات ٢٠١٣ على ٦ مقاعد بينما حصل حزب العمل على ١٥ مقعدا، جاء التحالف بهدف بناء جسم انتخابي يتفوق على حزب الليكود. سمي التحالف «المعسكر الصهيوني» وذلك كرد فعل على دعاية الليكود التي اتهمت أعضاء من حزب العمل المنتخبين في قائمته الانتخابية بأنهم يحملون توجهات «ما بعد صهيونية» وحتى معادية للصهيونية، وهذا الرد بتسمية التحالف «المعسكر الصهيوني» يدل فقط على الشعور بالنقص والدونية أمام استملاك الليكود واليمين للوطنية والصهيونية وكأنهما المعبران الحقيقيان عنهما.

وقد اتفق الطرفان على مبدأ المناوبة في رئاسة الحكومة بين ليفني وهرتسوغ، إذا قام المعسكر الصهيوني بتشكيلها، توقعت استطلاعات الرأي في فترة الحملة الانتخابية حصول المعسكر الصهيوني على ٢٤ مقعدا، وهذا ما حصل في الانتخابات، إلا أن أزمة هذه القائمة تمثلت في عدم قدرتها على زيادة مقاعدها خلال الفترة الانتخابية التي استمرت ثلاثة أشهر، فقد بقيت قوتها الانتخابية ثابتة ولم تحقق تقدما ملموسا في أوساط اجتماعية جديدة، ورغم أن تسيفي ليفني تنازلت عن مبدأ المناوبة وأبقت هرتسوغ مرشحا وحيدا لتشكيل الحكومة على أمل أن يزيد ذلك من قوة القائمة، إلا أن المعسكر الصهيوني لم يعزز تمثيله الانتخابي خلال هذه الفترة، حصل المعسكر الصهيوني على أصواته من التجمعات المدينية ذات الدخل المرتفع أي من الطبقة الوسطى العليا، وفي مدينتين كبيرتين (تل أبيب وحيفا) حقق المعسكر الصهيوني فوزا على الليكود، بينما في بلدات الطبقات الوسطى الدنيا كان حضور المعسكر هزيلا، ركز المعسكر الصهيوني حملته الانتخابية على القضايا الاجتماعية الاقتصادية وغيّب القضايا السياسية والاحتلال والتسوية مع الفلسطينيين ولم يطرح برنامجا سياسيا بديلا عن خطاب الليكود إلا في المركبات الأداتية، ولكنه كان شبيها لليكود في القضايا السياسية الجوهرية مثل عدم الانسحاب إلى حدود حزيران ١٩٦٧، إبقاء القدس موحدة، تبني موقف نتنياهو من موضوع الإرهاب والملف النووي الإيراني والاختلاف معه في النهج والطريقة فقط.[٥]

ورغم أن تسيفي ليفني تنازلت عن مبدأ المناوبة وأبقت هرتسوغ مرشحا وحيدا لتشكيل الحكومة على أمل أن يزيد ذلك من قوة القائمة، إلا أن المعسكر الصهيوني لم يعزز تمثيله الانتخابي خلال هذه الفترة. حصل المعسكر الصهيوني على أصواته من التجمعات المدينية ذات الدخل المرتفع أي من الطبقة الوسطى العليا، وفي مدينتين كبيرتين (تل أبيب وحيفا) حقق المعسكر الصهيوني فوزا على الليكود، بينما في بلدات الطبقات الوسطى الدنيا كان حضور المعسكر هزيلا.

على يسار المعسكر الصهيوني، خاضت الانتخابات حركة ميرتس اليسارية، وقد ركزت ميرتس على قضايا المساواة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والصراع الفلسطيني الإسرائيلي وإن بدرجة أقل، حصلت ميرتس على خمسة مقاعد، وبذلك تراجعت مقعدا واحدا عن انتخابات عام ٢٠١٣، ويتوقع أن يكون هذا المقعد قد انتقل للمعسكر الصهيوني لأن الناخبين من اليسار كانوا يتأملون أن تعزيز قوته سيعزز آماله بتشكيل الحكومة.

الليكود

ذهب الليكود إلى انتخابات مبكرة من أجل تعزيز قوته الانتخابية في الكنيست، ففي انتخابات ٢٠١٣ حصل الليكود على ١٩ مقعدا (٣١ مقعدا بتحالف مع ليبرمان) وكان طرفا ضعيفا في الحكومة رغم أنه كان يقودها، وقد حاول الليكود خلال الحملة الانتخابية أن يجرّ النقاش العام إلى القضايا الأمنية والأخطار التي تحدق بإسرائيل والتغيرات السياسية والاستراتيجية في المنطقة، وتغييب المسائل الاقتصادية والاجتماعية عن النقاش الجماهيري، لدرجة أن الليكود لم ينشر برنامجا انتخابيا حول هذه القضايا توضح خططه ومشاريعه الاقتصادية للمرحلة القادمة، حتى لا يُخضع أفكاره للنقاش والنقد. تجندت الكثير من النخب الإعلامية والعسكرية والأمنية والأدبية لإسقاط نتنياهو، فقد وقعت ٢٠٠ شخصية أمنية وعسكرية مهمة في إسرائيل على عريضة تحذر من المخاطر الأمنية لإسرائيل في حالة انتخاب نتنياهو، وحذرت من شخصيته القيادية التي تدهور مكانة إسرائيل الأمنية والاستراتيجية، وقد أطلقت هذه الشخصيات حركة اجتماعية عشية

نتنياهو يُفلت انتخابياً.

الانتخابات أطلقت على نفسها اسم «قادة عسكريون من أجل أمن إسرائيل» وكان هدفها المركزي ضرب الانطباع الذي بلوره نتنياهو عن نفسه أمام الجمهور الإسرائيلي بأنه حامي الأمن في الدولة.[٦]

إلى جانب محاولة ضرب شخصية نتنياهو كرجل أمن، من قبل شخصيات أمنية معتبرة، حاولت المعارضة ضرب حكومته وشخصه من الزاوية الاقتصادية والاجتماعية مستغلين تقارير نشرها مراقب الدولة. فقد نشر مراقب الدولة تقريرين أضرا بنتنياهو وحكومته، تقرير مصروفات بيت رئيس الحكومة وتقرير أزمة السكن في إسرائيل، لم ينشر المراقب التقريرين لدواعي سياسية، ولكن توقيت النشر تصادف مع الحملة الانتخابية وبدون نية مسبقة، إلا أن المضامين كانت موجهة ضد نتنياهو وحكومته. إلى جانب ذلك عملت منظمة أهلية تسمى V15 من أجل اسقاط

عادت القواعد الشرقية إلى الليكود أيضا بسبب عودة سياسات الهوية بقوة في هذه الانتخابات، وخاصة بعد سلسلة من التصريحات من شخصيات يسارية أشكنازية فُسرت على أنها معادية للشرقيين وثقافتهم، ذكرت المراقبين بما حدث في انتخابات عام ١٩٨١، إذ وصلت مثل هذه التصريحات المعادية ذروة جديدة زجت أكثر باليهود الشرقيين إلى أحضان الليكود كحزب عائلي وعضوي للشرقيين اليهود، وليس مجرد حزب سياسي عبروا من خلاله عن احتجاجهم اتجاه سياسات حزب العمل في العقود الأولى للدولة.

حكومة نتنياهو، وقد عملت هذه المنظمة على طرق أبواب الناخبين وحثهم للخروج للتصويت وخاصة في قواعد اليسار، وقد اتهم الليكود هذه الحملة بأنها حملة دولية لإسقاط نتنياهو، وهي جزء من عملية حثيثة لربط نتنياهو بالدولة، ففي أحد تصريحاته ضد هذه الحملة قال نتنياهو «إذا كان لديهم V15 فلدينا الأمر ٨»، و«الأمر ٨» هو الأمر الذي يرسله الجيش الإسرائيلي لجنود الاحتياط الإسرائيلي أوقات الحرب.[٧]

رغم ذلك فإن الليكود استطاع أن يحقق نجاحا ساحقا بحصوله على ٣٠ مقعدا، على عكس كل الاستطلاعات التي أجريت خلال الحملة الانتخابية التي كانت تتوقع حصوله على ٢٢-٢٤ مقعدا. حسم نتنياهو المعركة في آخر ثلاثة أيام، فقد قرر كسر استراتيجيته الانتخابية بانكفائه عن وسائل الإعلام، ووافق على إجراء عشرات المقابلات مع وسائل الإعلام الإسرائيلية، إلا أن مقولتين غيرتا موقع الليكود الانتخابي نحو الفوز، المقولة الأولى إعلان نتنياهو عن معارضته إقامة دولة فلسطينية، وهو بذلك ضرب حزب البيت اليهودي عن يمينه الذي أعلن أنه الوحيد الذي يعارض إقامة دولة فلسطينية، فانتقلت أصوات منه إلى الليكود تقدر بأربعة مقاعد، حيث حصل الليكود على نسبة تأييد داخل المستوطنات، معقل البيت اليهودي، تصل إلى حوالي ٢٣٪، بينما تراجع البيت اليهودي إلى ٣٨٪[٨]. والمقولة الثانية قالها نتنياهو في يوم الانتخابات، حيث نشر تسجيلا يدعو فيها قواعد اليمين النائمة إلى الخروج للتصويت لأن المواطنين العرب «يتوافدون» على صناديق الاقتراع، وفي لقاء مع القناة السابعة اليمينية قال نتنياهو أن جمعيات V15 تقوم بنقل الناخبين العرب بالباصات إلى صناديق الاقتراع، وأن أعضاء الكنيست العرب سيجلبون هرتسوغ وليفني إلى رئاسة الحكومة، ما يشكل خطرا على حكم الليكود.[٩] استفزت هذه المقولة العنصرية والكاذبة قواعد الليكود الغاضبة أو المتحفظة على الليكود لأسباب اقتصادية للخروج وإنقاذ الليكود، وأدت إلى عودة قواعد الليكود التقليدية من مدن التطوير والأطراف الفقيرة التي يسكنها بالأساس اليهود الشرقيون، التي رأت في الخطر العربي الذي أنذر به نتنياهو أهم من تهميشها الاقتصادي، فعادت للحزب الأم بعد أن تفرقت في الانتخابات السابقة بين حركة شاس الشرقية والبيت اليهودي، كما حفزت قواعد ليكودية قررت عدم المشاركة في الانتخابات احتجاجا على سياسات نتنياهو الاقتصادية. عادت القواعد الشرقية إلى الليكود أيضا بسبب عودة سياسات الهوية بقوة في هذه الانتخابات، وخاصة بعد سلسلة من التصريحات من شخصيات يسارية أشكنازية فُسرت على أنها معادية للشرقيين وثقافتهم، ذكرت المراقبين بما حدث في انتخابات عام ١٩٨١، إذ وصلت مثل هذه التصريحات المعادية ذروة جديدة زجت أكثر باليهود الشرقيين إلى أحضان الليكود كحزب عائلي وعضوي للشرقيين اليهود، وليس مجرد حزب سياسي عبروا من خلاله عن احتجاجهم اتجاه سياسات حزب العمل في العقود الأولى للدولة.[١٠]

أحزاب اليمين

تراجعت أحزاب اليمين وتحديدا البيت اليهودي من ١٢ مقعدا إلى ٨ مقاعد، وحزب إسرائيل بيتنا برئاسة ليبرمان من ١٢ مقعدا إلى ٦ مقاعد، وكلها صبت لصالح الليكود، تراجع الأول بسبب سياسات رئيسه نفتالي بينيت الذي تعامل مع الحزب كشركة

خاض موشيه كحلون، وهو أحد قيادات الليكود البارزين سابقا، الانتخابات بشعار اجتماعي مطالبا لنفسه بوزارة المالية في الحكومة القادمة، وهذا الشرط الذي يضعه للانضمام لأي حكومة، لم يوص كحلون بأي شخص لتشكيل الحكومة قبل الانتخابات، وكانت هذه خطوة ذكية من طرفه، لأن نتنياهو حاول انتزاع مقاعد منه خلال الحملة الانتخابية بالإعلان أنه سيضم كحلون إلى حكومة يشكلها كوزير مالية بصرف النظر عن المقاعد التي سيحصل عليها الأخير، وذلك بهدف طمأنة مؤيديه بأن يعودوا لليكود، لأن هدفهم بتعيين كحلون وزيرا للمالية سيحدث بكل الأحوال.

اقتصادية وحاول أن يغيره بسرعة ونقله من موقعه كحزب ديني قومي إلى حزب متنوع، ولم يفهم أن قواعد الحزب الاجتماعية قادمة من أبناء الصهيونية الدينية، الذين يريدون الحفاظ على طابع الحزب الديني، كما أن تصريح نتنياهو حول الدولة الفلسطينية أضعف الحزب الذي خاطب قواعد اليمين بأنه سيحافظ على الليكود من اليمين لكي يمنعه من التنازل عن أجزاء من «أرض إسرائيل»، فجاء إعلان نتنياهو عن موقفه الرافض من إقامة دولة فلسطينية ليؤدي إلى خسارة الحزب بعض المقاعد لصالح الليكود، كما أن قواعد اليمين لم تتحمس لمشروع بينيت بضم مناطق «ج» في الضفة الغربية وإعطاء صفة المواطنة لسبعين ألف فلسطيني، فهم يريدون الإبقاء على المناطق الفلسطينية عام ١٩٦٧ كما هو الوضع حاليا دون حقوق، وهذا ما يقوم به الليكود حاليا بمثابرة، أما حزب يسرائيل بيتنا فقد تراجع كثيرا بسبب تورط العشرات من قيادات الحزب وأعضائه في تهم فساد مالي وسياسي، وطالت التهم نائبة وزير الداخلية عن الحزب، وهي ليست المرة الأولى التي يتورط فيها أعضاء من الحزب في قضايا فساد سياسي ومالي أو تهم جنائية.

الأحزاب المتدينة

خاضت انتخابات الكنيست حركتان دينيتان، حركة «يهدوت هتوراه» وحركة «شاس». «يهدوت هتوراه» حركة دينية أرثوذكسية غير صهيونية تحظى بدعم من القواعد الدينية الأرثوذكسية الأشكنازية، وخاصة في القدس، وتتميز قواعدها الاجتماعية بالثبات، ما ينعكس على استقرار نسبة تأييدها في الانتخابات، حيث تصوت هذه القواعد للحركة لاعتبارات دينية مجردة، وهي قواعد يزداد ثقلها الانتخابي بسبب الزيادة السكانية الطبيعية في صفوفها. تتركز قواعدها في التجمعات الدينية الأرثوذكسية ذات الطابع الأشكنازي، مثل مدينة القدس، وموديعين، وبيت شيمش، حيث تحصل الحركة فيها على أكبر نسبة تأييد. وقد مرت الحركة بعملية «صهينة» ضعيفة مقارنة مع حركة شاس الدينية الشرقية. وقد حصلت على ستة مقاعد مثل الدورات الثلاث الأخيرة. أما حركة «شاس» الارثوذكسية التي تأسست في بداية الثمانينيات، وهي حركة دينية يتزعمها رجال دين من أصول شرقية، وتقوم باستعمال مكثف لسياسات الهوية في صفوف اليهود الشرقيين، وتتوزع قواعدها بين القواعد الدينية الأرثوذكسية الشرقية، وبين القواعد الاجتماعية الضعيفة اقتصاديا من اليهود ذوي الأصول الشرقية. فعلى عكس حركة يهدوت هتوراه فإن قواعدها الاجتماعية غير ثابتة، فهي تنافس حزب الليكود على القواعد الاجتماعية الشرقية الضعيفة، وتحاول مواجهة الليكود من خلال استعمال مكثف لسياسات الهوية أمام الليكود «الأشكنازي» القيادة. مرت الحركة بعملية صهينة كبيرة، فهي تصنف نفسها كحركة يمينية في القضايا السياسية والأمنية، ومن الصعوبة الادعاء أن هذه الحركة هي حركة دينية أرثوذكسية غير صهيونية. واجهت الحركة في هذه الدورة أزمة كبيرة وذلك بعد وفاة زعيمها الروحي ومؤسسها الحاخام عوفاديا يوسف الذي حافظ على وحدة الحركة، وعشية الانتخابات انشق عن الحركة «إيلي يشاي» رئيس الحركة خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠١٣ بسبب خلافات داخلية مع رئيس الحركة الحالي «أرييه درعي»، الذي قاد الحركة قبل يشاي ودخل السجن بسبب قضايا فساد مالية، وعند استلامه رئاسة الحركة

جاء تشكيل القائمة المشتركة بسبب رفع نسبة الحسم إلى ٣,٢٥٪ وبسبب التخوف من ازدياد نسبة المقاطعة والامتناع عن التصويت، إذا لم تلتئم القوائم العربية بقائمة مشتركة، وذلك انسجاما مع مطلب قطاعات اجتماعية في المجتمع العربي. ركزت القائمة المشتركة على الخطاب المدني وعلى قضايا الناس اليومية. ارتفعت نسبة التصويت في المجتمع العربي من ٥٣٪ عام ٢٠١٣ إلى حوالي ٦٣٪ في هذه الانتخابات. كما حصلت القائمة المشتركة على حوالي ٨٥٪ من الأصوات العربية الصحيحة.

عام ٢٠١٣ دبت خلافات بينه وبين يشاي إلا أن وجود الحاخام يوسف حافظ على وحدة الحركة، أثر انشقاق يشاي بتأسيسه حزبا بعنوان «الشعب معنا»، على نتائج الحركة التي حصلت على سبعة مقاعد. وهو تراجع كبير في شعبية الحركة، خاصة وأن عشرات الآلاف من الأصوات ذهبت إلى الليكود من جهة، وإلى حزب يشاي الذي لم يتجاوز نسبة الحسم.

أحزاب المركز

عرف حزبان نفسيهما على أنهما أحزاب مركز، حزب «يوجد مستقبل» برئاسة يائير لبيد، وحزب «كلنا» برئاسة موشيه كحلون. حصل حزب لبيد على ١١ مقعدا مقابل ١٩ مقعدا في انتخابات ٢٠١٣، بينما حصل حزب «كلنا» على عشرة مقاعد. خاض موشيه كحلون، وهو أحد قيادات الليكود البارزين سابقا، الانتخابات بشعار اجتماعي مطالبا لنفسه بوزارة المالية في الحكومة القادمة، وهذا الشرط الذي يضعه للانضمام لأي حكومة، لم يوص كحلون بأي شخص لتشكيل الحكومة قبل الانتخابات، وكانت هذه خطوة ذكية من طرفه، لأن نتنياهو حاول انتزاع مقاعد منه خلال الحملة الانتخابية بالإعلان أنه سيضم كحلون إلى حكومة يشكلها كوزير مالية بصرف النظر عن المقاعد التي سيحصل عليها الأخير، وذلك بهدف طمأنة مؤيديه بأن يعودوا لليكود، لأن هدفهم بتعيين كحلون وزيرا للمالية سيحدث بكل الأحوال، إلا أن كحلون أصر على موقفه ولم يعلن تأييده لنتنياهو لتشكيل الحكومة قبل الانتخابات، وبذلك حافظ على قواعده الانتخابية مؤكدا لهم أن نتنياهو يلعب لعبة انتخابية ليس إلا. جاءت أصوات كحلون من مركز ويمين الخارطة السياسية، فقد حصل على مقاعد من حزب لبيد ومقاعد

رئيس القائمة المشتركة أيمن عودة خلال الانتخابات.

من الطبقات الاجتماعية الوسطى، وشدّد كحلون بأنه سيكون وزير مالية اجتماعيا وناجحا على عكس لبيد الذي فشل في هذا المنصب ولم يحقق وعوده لناخبيه. لذلك كانت الحملة الدعائية موجهة ضد حزب لبيد، لأن كحلون كان يعرف أن قواعد لبيد الانتخابية عام ٢٠١٣ التي أوصلته إلى ١٩ مقعدا هي قواعده الطبيعية، أي قواعد الطبقة الوسطى ذات التوجهات اليمينية.[١١]

القائمة المشتركة

حصلت القائمة المشتركة على ١٣ مقعدا في الانتخابات، القائمة المشتركة هي تحالف انتخابي بين الكتل الانتخابية العربية التي تنافست في انتخابات الكنيست منذ عقدين: الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، التجمع الوطني الديمقراطي،

والحركة الإسلامية البرلمانية والحركة العربية للتغيير. حصلت القوائم العربية مجتمعة في انتخابات ٢٠١٣ على ١١ مقعدا وزادت قوتها إلى ١٣ مقعدا بسبب تحالفها. جاء تشكيل القائمة المشتركة بسبب رفع نسبة الحسم إلى ٣,٢٥٪ وبسبب التخوف من ازدياد نسبة المقاطعة والامتناع عن التصويت، إذا لم تلتئم القوائم العربية بقائمة مشتركة، وذلك انسجاما مع مطلب قطاعات اجتماعية في المجتمع العربي. ركزت القائمة المشتركة على الخطاب المدني وعلى قضايا الناس اليومية. ارتفعت نسبة التصويت في المجتمع العربي من ٥٣٪ عام ٢٠١٣ إلى حوالي ٦٣٪ في هذه الانتخابات. كما حصلت القائمة المشتركة على حوالي ٨٥٪ من الأصوات العربية الصحيحة.

جدول (١): نتائج الأحزاب المشاركة في الدورات الانتخابية الأربع الأخيرة

	٢٠٠٦		٢٠٠٩		٢٠١٣		٢٠١٥
	٪	المقاعد	٪	المقاعد	٪	المقاعد	المقاعد
الليكود	٩	١٢	٢١,٦	٢٧	٢٣,٣	٣١	٣٠
كاديما	٢٢	٢٩	٢٢,٥	٢٨	٢	٢	–
العمل	١٥,١	١٩	٩,٩	١٣	١١,٣	١٥	٢٤
يش عتيد		١٤,٣	١٩	١١			
شاس	٩,٥	١٢	٨,٥	١١	٨,٧	١١	٧
يهدوت هتوراه	٤,٧	٦	٤,٤	٥	٥,١	٧	٦
يسرائيل بيتينو	٩	١١	١١,٧	١٥	تحالف مع الليكود	٦	
ميرتس	٣,٨	٥	٣	٣	٤,٥	٦	٥
المفدال–البيت اليهودي	٧,١	٩	٢,٩	٣	٩,١	١٢	٨
الاتحاد الوطني		٣,٣	٤	تحالف في إطار البيت اليهودي	–		
حزب المتقاعدين	٥,٩	٧		–			
هتنوعاه (الحركة)		٤,٩	٦	تحالف مع حزب العمل			
حزب كلنا		١٠					
التجمع الوطني الديمقراطي	٢,٣	٣	٢,٥	٣	٢,٥	٣	١٣ مقعدا ضمن القائمة المشتركة
الجبهة الديمقراطية	٢,٧	٣	٣,٣	٤	٢,٩	٤	
القائمة العربية الموحدة	٣	٤	٣,٤	٤	٣,٦	٤	

المصدر: تقارير لجان الانتخابات المركزية. (تصميم وإعداد الكاتب).

لجنة الانتخابات المركزية للكنيست الـ٢٠: gov.il.www.votes٢٠

لجنة انتخابات الكنيست الـ١٩: gov.il/nationalresults.١٩–http://www.votes

لجنة انتخابات ألـ١٨: heb/results/main__Results.aspx/www.knesset.gov.il/elections١٨

لجنة انتخابات الـ١٧: heb/results/Main__Results.asp/http://www.knesset.gov.il/elections١٧

مؤشرات الشرذمة في انتخابات ٢٠١٥

عاد التشرذم الطائفي في المجتمع الإسرائيلي بقوة خلال هذه الانتخابات، أي بين اليهود الشرقيين واليهود الأوروبيين (الأشكناز)، شكلت نتائج هذه الانتخابات صدمة للنخب الأشكنازية اليسارية، فقد عاشت هذه النخب أملا لمدة ثلاثة أشهر بإمكانية التغيير وتشكيل حكومة برئاسة المعسكر الصهيوني، والاطاحة باليمين عموما ونتنياهو خصوصا، اعتبرت هذه النخب أن نتائج الانتخابات والسلوك الانتخابي كان إطاحة بما بنته هذه النخب، النخب الأوروبية الأشكنازية العلمانية وربطها بالتحالف بين الليكود ذي القيادة الأشكنازية اليمينية واليهود الشرقيين، ففي مقال لرفيت هيخت بعنوان «الوداع للغرب»، جاء فيه:

«عملية الإطاحة بالعلمانية في لباسها الأوروبي- الليبرالي، والتي كانت في صلب التصور الصهيوني، بدأت مع الانقلاب عام ١٩٧٧، من خلال ابن نخبة (المقصود مناحيم بيغن رئيس حزب حيروت) نزل إلى وادي صليب (اسم الحي الفلسطيني في حيفا، والذي سكنه اليهود من أصل مغربي بعد تهجير سكانه في نكبة فلسطين عام ١٩٤٨، وأطلق اليهود المغاربة فيه أول احتجاج ضد المؤسسة الأشكنازية برئاسة حزب «مباي» عام ١٩٥٦)، ووجد ملكه هناك. ولكن من أخذ على عاتقه بجدية مهمة الإحاطة بنخب اليسار كان ابن نخبة مهمش آخر، بنيامين نتنياهو، حيث أن كراهية عائلية المتجذرة لمؤسسة مباي، حضرته لهذه المهمة، انتخابه الأول عام ١٩٩٦، شكلت صعود «النخب الجديدة»، ولكن حتى نتنياهو وعلى الرغم من قيادته المقنعة في نظر ناخبيه، ما هو الا محطة مرحلية للطريق لقيادة أصلية أكثر للأغلبية في إسرائيل، تكون دينية أكثر وشرقية أكثر.... تنفك إسرائيل عن كل مدخراتها الغربية وتندمج في المناخ الجيوسياسي الذي يحيط بنا».[١٢]

اعتقد بعض الباحثين أن نتائج انتخابات عام ٢٠١٣ شكلت عودة تأثير لهذه النخب مع صعود حزب «يش عتيد» (يوجد مستقبل) برئاسة يائير لبيد ابن طبقة الأحاسوليم بتعبير كيمرلينغ،[١٣] بحصول حزبه على ١٩ مقعدا، محققا مفاجأة الانتخابات، إلا أن هذا الحزب تراجع في انتخابات ٢٠١٥ إلى ١١ مقعدا، كما أنه لم يؤثر على صيرورة تغيير إسرائيل التي بدأها اليمين، هذا بالإضافة إلى أن قواعده الاجتماعية هي قواعد مركز يمين أبناء الطبقة الوسطى المدينية، وصوتوا للحزب لدواع اقتصادية اجتماعية بحتة، لا لدوافع أيديولوجية سياسية، رغم أن برنامج الحزب حمل في طياته مواقف يمينية حول القضية الفلسطينية والصراع مع الفلسطينيين.

حصل الليكود على غالبية أصوات اليهود الشرقيين الذين تنادوا وتجندوا لإنجاح الليكود لسببين، الأول بسبب التصريحات التي أطلقها نتنياهو ضد العرب مخاطبا المشاعر العدائية تجاههم في صفوف قواعده الاجتماعية، وبسبب الاستقطاب الطائفي الذي تمثل في تصريحات فُسرت أنها معادية للشرقيين من نخب أشكنازية استغلها الليكود جيدا.

مارست حركة شاس الدينية خطابا هُوياتيا مكثفا خلال الحملة الانتخابية، ركزت فيه بشكل واضح على تمييز اليهود الشرقيين، قاد حركة شاس في هذه الدورة كما الدورة السابقة أرييه درعي، الذي انسحب من الحياة السياسية في أواخر التسعينيات بسبب اتهامه بقضايا فساد مالي دخل على آثرها السجن، بعده استلم رئاسة الحركة إيلي يشاي حتى عام ٢٠١٣، والذي انشق عن الحركة في هذه الانتخابات وشكّل حزبا جديدا باسم «ياحد» احتجاج على إقصاء درعي له، بعد أن قاد حركة شاس حوالي عقد ونيّف، وقد أدت وفاة الأب الروحي للحركة، الحاخام عوفاديا يوسيف، إلى تسهيل اتخاذه القرار بالانشقاق. على كل حال، اتبع يشاي ودرعي استراتيجيات مختلفة خلال قيادتهما الحركة، فيشاي حاول الحفاظ على قواعد الحركة من اليهود الشرقيين من خلال التشديد على خطاب قومي يميني منافس لليكود وحتى لأحزاب المستوطنين من الصهيونية الدينية، بينما شدّد درعي في الدورة السابقة ولا سيما في هذه الدورة على الخطاب الطائفي وسياسات الهوية التي تخاطب الشخصية الثقافية الشرقية ممزوجة بخطاب طبقي يربط بين الهوية الطائفية والمكانة الطبقية، بدأ هذا المزج من الأمور الشكلية مثل تشديد درعي على نطق وتقديم اسمه باسم «أرييه مخلوف درعي»، لإبراز الدلالة الشرقية في الاسم، وصولا إلى الشعار الانتخابي الصريح للحركة «شرقي يصوت لشرقي». إلا أن درعي أدرك أن الخطاب الثقافي والطائفي لا يكفي لجذب اليهود الشرقيين، فهم مشبعون لأسباب تاريخية بخطاب يميني قومي فيه الكثير من العداء للعرب، ليس كأفراد بل كمجموعة قومية، لذلك أعلن خلال الحملة الانتخابية عن دعمه لنتنياهو كمرشح لرئاسة الحكومة، من أجل طمأنة جمهور الليكود من اليهود الشرقيين، بأنهم بكل الأحوال سيحصلون على نتنياهو رئيسا للحكومة حتى لو تركوا الليكود وصوتوا لشاس، لأن الأخيرة ستوصي عليه أمام رئيس الدولة. وبذلك يكسبون موقفهم

السياسي اليميني بتوصية شاس عليه كرئيس للحكومة، ويكسبون تمثيلهم الطائفي والثقافي بتصويتهم لشاس في الانتخابات. في النتيجة فإن هذه الإستراتيجية لم تنجح في حفاظ شاس على قوتها، فقد تراجعت من أحد عشر مقعدا إلى سبعة مقاعد، وذلك يعود إلى تفوهات نتنياهو ضد المواطنين العرب عشية الانتخابات، وانشقاق «يشاي» عن حركة شاس وتأسيسه حركة «ياحد» (معا). ظهرت «ياحد» كيمين متطرف متحالفة مع بقايا حركة كهانا، لم تعبر هذه الحركة نسبة التصويت، إلا أنها حصلت على حوالي ١٢٥ ألف صوتا، مهدرة حوالي أربعة مقاعد إلا قليل، خسرتها بالأساس حركة شاس.

مثلت شاس في هذه الانتخابات أيضا، البعد الطائفي الثقافي في المجتمع الإسرائيلي، وقد دعمت نخبا شرقية مثقفة حركة شاس بسبب هذا البعد وليس بسبب توجهاتها السياسية، تتميز هذه النخب بتوجهاتها العلمانية واليسارية، ولكنها اعتبرت أن شاس تحافظ على الهوية الثقافية لليهود الشرقيين وكان ذلك كافيا لدعمها من طرفهم.

صوت اليهود الروس في غالبيتهم لليمين الإسرائيلي، ففي بحث أولي أجري على أنماط التصويت في ٤٢ صندوق اقتراع في ١٨ مدينة وبلدة تمثل الانتشار الروسي في إسرائيل، تبين أن حوالي ٤٢٪ من الروس صوتوا لحزب ليبرمان الروسي «إسرائيل بيتنا»، بينما صوت ٣٠٪ لليكود الذي فيه تمثيل لائق لليهود الروس، بينما حصل المعسكر الصهيوني على أقل من ٧٪ من الأصوات.[١٤] تشير هذه المعطيات أولا إلى أن الروس صوتوا للحزب الروسي، كما أن غالبيتهم الكبيرة صوتت لمعسكر اليمين. تشكل أصوات الروس بالنسبة لحزب «إسرائيل بيتنا» المخزن الانتخابي المركزي للحزب، فهي تشكل حسب نتائج دورات الانتخابات السابقة حوالي ٧٥٪ من الأصوات التي يحصل عليها الحزب.[١٥] في هذه الانتخابات تراجع الحزب إلى ستة مقاعد، بعد أن حصل في الانتخابات السابقة ضمن تحالف مع الليكود على ١١ مقعدا، وفي انتخابات ١٩٩٩ حصل على ١٥ وهي أعلى نسبة تمثيل حصل عليها الحزب منذ دخوله السياسة الإسرائيلية عام ١٩٩٩. في الدورتين الأخيرتين ٢٠١٣-٢٠١٥، حدث تحولان في السلوك الانتخابي لدى الناخب الروسي، فمن جهة هنالك تراجع في نسبة التصويت في هذا القطاع، تصل إلى أقل من المعدل العام في الدولة،[١٦] وحراك للأصوات من «إسرائيل بيتنا» إلى الليكود، الذي يعطي تمثيلا للروس في قائمته الانتخابية من جهة ثالثة. ساهم هذان التحولان في تراجع قوة «إسرائيل بيتنا» في الدورتين الأخيرتين دون التقليل من أهمية قضايا الفساد المالي والسياسي التي تورط فيها الحزب في السنين الأخيرة ووصلت ذروتها عشية الانتخابات الحالية، والتي اعتبرت من أكبر قضايا الفساد المالي- السياسي في تاريخ إسرائيل.

خلاصة

دشنت نتائج الانتخابات العشرين للكنيست مرحلة جديدة في المشهد السياسي الإسرائيلي على المستوى البنيوي، وهي مرحلة الحزب المهيمن على المشهد السياسي، متمثلا في حزب الليكود. يعود ذلك إلى أسباب كثيرة: نهاية المرحلة البرغماتية في السياسية الإسرائيلية، وأقصد بالبرغماتية الداخلية، خيارات التحالف قبل الانتخابات والائتلافات الحكومية الواردة بعد الانتخابات، التي باتت تتقلص مقارنة مع دورات الانتخابات السابقة، فعلى سبيل المثال، كان حزب الصهيونية الدينية سابقا (المفدال) مستعدا لدخول ائتلافات حكومية مع أحزاب اليسار الإسرائيلي، إلا أن حزب الصهيونية الدينية اليوم (البيت اليهودي) غير مستعد لذلك. ويعود ذلك إلى الفرز الأيديولوجي ليس على مستوى الأحزاب فقط، بل أيضا على مستوى القواعد الاجتماعية للأحزاب التي بدأت تصطدم (لا تتشكل، لأنها تشكلت قبل ذلك) بعد توقيع اتفاق أوسلو وانتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠. وظهر ذلك أيضا في الحراك الانتخابي بين المعسكرات السياسية، لتنحصر بالأساس داخلها. ففي قراءة لنتائج الانتخابات النهائية مقارنة مع استطلاعات الرأي المتكررة خلال الشهرين اللذين سبقا الانتخابات، تدل أن صعود الليكود إلى ٣٠ مقعدا جاء على حساب الأحزاب اليمينية وصعود نسبة التصويت في صفوف قواعد اليمين، وليس بسبب انتقال مصوتين من اليسار إلى اليمين. ففي مقارنة مع نتائج الانتخابات التي حصل عليها اليمين عام ٢٠١٣ مع نتائج انتخابات ٢٠١٥ (الليكود، البيت اليهودي وإسرائيل بيتنا) يتبين أنها ارتفعت من ٤٣ مقعدا عام ٢٠١٣ إلى ٤٤ مقعدا فقط. الفرق الوحيد الذي حصل والذي جاء لصالح الحزب الحاكم وزعيمه أن الحزب الحاكم حصل وحده في هذه الانتخابات على ٣٠ مقعدا، بينما حصل في الانتخابات السابقة ٢٠١٣ على ٣١ مقعدا ضمن قائمة شراكة من حزب «إسرائيل بيتنا» برئاسة ليبرمان.

ظهرت المرحلة البنيوية الجديدة خلال فترة الدعاية الانتخابية بتعبيرات كثيرة، ولكن أهمها أن تشكيل الحكومة بات يتبلور

قبل موعد الانتخابات، وخاصة في اليمين، فالقواعد الاجتماعية لكل معسكر هي قريبة على بعضها أيديولوجيا وسياسيا وحتى طبقيا. ويحاول كل حزب داخل المعسكر أن يستقطب هذه القواعد إلى صفوفه، من خلال تكتيكات انتخابية وسياسية عديدة، فعلى سبيل المثال، استعملت أحزاب اليمين سياسة الإعلان مسبقا أنها ستوصي على بنيامين نتنياهو كمرشح لرئاسة الحكومة أمام رئيس الدولة، وذلك بهدف استقطاب مصوتين من الليكود إلى هذه الأحزاب وطمأنتها أنها حتى لو صوتت لأحزاب يمين غير الليكود ستحصل على نتنياهو رئيسا للحكومة لأنها ستوصي عليه أمام رئيس الدولة. وتتميز هذه المرحلة كذلك بثبات القواعد الاجتماعية للمعسكرات الحزبية في إسرائيل، وانحصار حراكها داخل المعسكر. ويتميز هذا السلوك عن العقود الماضية التي كانت الأصوات تنتقل من معسكر إلى آخر، في ظل نظام الحزبين الذي ساد حتى عام ١٩٩٢. تتمثل هيمنة اليمين في إسرائيل ليس فقط في انفراد الليكود (وكاديما برئاسة شارون) على تشكيل الحكومة منذ عام ٢٠٠١، بل في سعي الليكود الحثيث إلى تغيير المشهد الإسرائيلي كليا، إجراء تغييرات على محكمة العدل العليا، في المؤسسات الأكاديمية، التضييق على المجتمع المدني، تعريف مفاهيم الوطنية والصهيونية بما ينسجم مع توجهاته التنقيحية، ونزع الشرعية عن مفاهيم مثل اليسار، حقوق الانسان، وغيرها.

ستكون الحكومة التي سيشكلها نتنياهو حكومة يمينية، فحتى كحلون هو يميني ويتبنى مواقف يمينية واضحة من القضية الفلسطينية، تستطيع حكومة يمينية أن تكون مستقرة لفترة طويلة إذا لم تعمل شيئا على المستوى السياسي مع الفلسطينيين، وتنكب على إدارة الصراع مع الفلسطينيين في إطار الحفاظ على الوضع القائم، هذه الحكومة قد تستمر لفترة طويلة تتجاوز السنتين كما كانت الحكومة السابقة، فالحفاظ على الوضع القائم يوفر لها جوابا لكل الشركاء، دون خسارة أو ربح لأحد على حساب الثاني، ولكن يبقى العامل الدولي عاملا مركزيا في الضغط على حكومة نتنياهو في هذا الشأن، ولكن تجربة الأخير مع الضغط الدولي تجربة طويلة، فقد استطاع مدة ست سنوات كرئيس حكومة أن يتعامل مع هذا الضغط، وخاصة أن الأوضاع الإقليمية تلعب لصالحه في إدارة هذا الضغط، لانشغال الجميع بالأوضاع المأزومة في المنطقة العربية، والتي تصب كلّها في صالح خطابه السياسي.

هوامش

1 Kharis, Templeman, The Origins of Dominant Parties, Stanford: Stanford University, 2014, p:3.

٢ عزمي بشارة، من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية، القاهرة: دارالشروق، ٢٠٠٥.

٣ أنطوان شلحت، المشهد السياسي- الحزبي الداخلي، في: هنيدة غانم (محررة). تقرير «مدار» الاستراتيجي ٢٠١٥: المشهد الإسرائيلي ٢٠١٤، (٦٧-١٠٠)، رام الله: مدار- المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠١٥، ص: ٧١-٧٤.

٤ حسب قانون أساس الكنيست، فمن أجل حلّ الكنيست وإجراء انتخابات قبل موعدها، فإن ذلك لا يتم إلا من خلال تشريع قانون لحلّ الكنيست بحيث تصوت عليه الكنيست بنفسها، فالكنيست تحل نفسها بذاتها، وليس عبر قرار من السلطة التنفيذية، ولكن عمليا فإن السلطة التنفيذية تقوم باقتراح هذا القانون إذا أراد رئيس السلطة التنفيذية الذهاب إلى انتخابات مبكرة، وعلى الكنيست التصويت بغالبية أعضاءها مع قرار حلّ ذاتها. وفي هذه الدورة تقدم نتنياهو باقتراح قانون حل الكنيست وأقرته الأخيرة.

٥ أنظر إلى موقع المعسكر الصهيوني باللغة الإنكليزية على الرابط: http://hamahanehazioni.co.il/zionist/?lang=en (آخر مشاهدة، ٢٠١٥/٤/١٢).

٦ غيلي كوهن، ضباط في السابق لنتنياهو: ألغ خطابك المدمر في الكونغرس، هآرتس، ٢٠١٥/٣/١، أنظر الرابط: http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.2577494 (آخر مشاهدة، ٢٠١٥/٤/١٣).

٧ حزقي عزرا، نتنياهو للقناة السابعة: أمر ٨، أنظر لقاءه في القناة السابعة، ٢٠١٥/٣/١٧، على الرابط: http://www.inn.co.il/News/News.aspx/294714 (آخر مشاهدة، ٢٠١٥/٤/١٣).

٨ وردت هذه المعطيات في الموقع الرسمي لمجلس المستوطنات (ييشع)، أنظر الرابط: http://www.myesha.org.il/?CategoryID=251&ArticleID=6681 (آخر مشاهدة ٢٠١٥/٤/١٣).

٩ حزقي عزرا، نتنياهو للقناة السابعة: أمر ٨، مصدر سبق ذكره.

10 Uri Cohen and Nissim Leon, The Herut Movement's Central Committee and the Mizrahim, 19651977-: From Patronizing Partnership to Competitive Partnership, Jerusalem: The Israel Democracy Institute, 2011.(Hebrew).

١١ أنظر الى الموقع الرسمي لحزب «كلنا» باللغة الإنكليزية، https://go-kahlon.co.il/kahlon_lang/en/homepage/.

١٢ هيخت، رفيت (٢٠١٥). الوداع للغرب، هآرتس، ٢٠١٥/٤/١٥، ص:٢.

١٣ كيمرلينغ، باروخ (٢٠٠١). نهاية حكم الاحاسوليم (الاشكنازيم). القدس: منشورات كيتر. (بالعبرية).

١٤ طنصر، اليكس، المقاعد التي أهملها المعسكر الصهيوني، هآرتس، ٢٠١٥/٤/٢، ص: ١٣.

١٥ مصطفى، مهند (٢٠١٣). انتخابات الكنيست (البرلمان) الإسرائيلية ٢٠١٣: بين الاستمرارية السياسية والتغيير الاجتماعي، سياسات عربية، العدد الثاني.

١٦ طنصر، اليكس، الروس المنسيون، هآرتس، ٢٠١٣/٢/٢٦، ص: ١٥.